S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1092
24 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

وُقّع اتفاق الهدنة الكورية بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، فيما بين جيش كوريا الشعبية ومتطوعي الصين الشعبية من جهة و "قيادة الأمم المتحدة" من جهة أخرى، وكان من أهدافه ضمان "الوقف الكامل للأنشطة العدوانية وجميع أعمال القوة المسلحة في كوريا بغية وضع حد للنزاعات"، وقد أنشئت لجنة الهدنة العسكرية ولجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة واضطلعتا بأنشطتهما تنفيذا لأحكام اتفاق الهدنة.

ولكن آلية الهدنة عجزت عن الاضطلاع بمهامها بسبب الانتهاكات المنتظمة لأحكام اتفاق الهدنة من جانب الولايات المتحدة.

وتوقفت لجنة الهدنة العسكرية عن الاضطلاع بمهامها منذ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١ نتيجة لقيام طرف الولايات المتحدة بتعيين "لواء" من جيش كوريا الجنوبية بصورة غير قانونية في منصب المندوب الرئيسي لـ "قيادة الأمم المتحدة" كما أن لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة قد أصبحت أيضا هيئة عديمة الفائدة.

أولا - انتهاكات الولايات المتحدة لاتفاق الهدنة وشلها لآلية الهدنة

إن الولايات المتحدة، وهي طرف حقيقي في اتفاق الهدنة، قد انتهكت على نحو منتظم أحكام هذا الاتفاق على مدى الـ ٤٠ سنة الماضية.

فبعد توقيعها على اتفاق الهدنة بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣، انتهكت الولايات المتحدة أحكام الاتفاق بإبرامها في شهر تشرين الأول/اكتوبر من تلك السنة "معاهدة المساعدة الدفاعية المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا" مع سلطات كوريا الجنوبية وذلك في محاولة لإضفاء الشرعية على الوجود العسكري للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية.

وبتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، أسقطت الولايات المتحدة طائرة هيلوكبتر كانت تحلق باتجاه مطار كيمبو وهي في مهمة تفتيش عادية لصالح لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة، وأدى ذلك إلى مقتل ثلاثة مندوبين بولنديين للجنة.

94-37282 250994 250994

وبتاريخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٥٦، أرغمت الولايات المتحدة أفرقة التفتيش المحايدة على الانسحاب من مرافئ الدخول في المنطقة التي تسيطر عليها قيادة الأمم المتحدة حيث كانت الأفرقة تتمركز وفقا للفرع جيم من المادة الثانية من اتفاق الهدنة، وذلك لأن الأفرقة كانت تعاين انتهاكات الولايات المتحدة للاتفاق وتقدم التقارير بشأنها.

ومنذ ذلك التاريخ باتت لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة عاجزة عن الاضطلاع بالمهام التي خولها لها اتفاق الهدنة.

وبتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٥٧، أعلنت الولايات المتحدة، في أعقاب طرد أفرقة التفتيش في الموقع، عدم الامتثال من طرف واحد للفقرة الفرعية ١٣ (د) من اتفاق الهدنة التي تحظر إدخال مواد الدعم المتعلقة بالعمليات الحربية إلى كوريا. فالفقرة الفرعية ١٣ (د) من اتفاق الهدنة تنص على التزام الجانبين المتنازعين "بالتوقف عن إدخال التعزيزات من الطائرات الحربية، والمركبات المدرعة، والأسلحة، والذخائر، إلى كوريا".

هكذا مهّدت الولايات المتحدة السبيل لتكديس الأسلحة دون قيد في كوريا الجنوبية. وبعد أن أزاحت الولايات المتحدة العقبات القانونية من طريق تكديسها للأسلحة في كوريا الجنوبية عمدت إلى إدخال كميات كبيرة من مختلف أنواع الأسلحة المتطورة، بما فيها ١ ٠٠٠ من الأسلحة النووية دون أي قيد إلى كوريا الجنوبية. وفي عام ١٩٩٤ أدخلت الولايات المتحدة قذائف باتريوت وأسلحة حربية حديثة إلى كوريا الجنوبية.

فالولايات المتحدة هي وحدها المسؤولة عن "حادثة بويبلو USS"، و "حادثة طائرة التجسس EC-121" و "حادثة بانمونجوم"، -- وهي حوادث دفعت الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب، وأدت إلى تركيز انتباه العالم على شبه الجزيرة.

ولكي يزداد الوضع ترديا قامت الولايات المتحدة من طرف واحد، بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١، بتعيين "لواء" من جيش كوريا الجنوبية بوصفه المندوب الرئيسي لقوات الأمم المتحدة إلى لجنة الهدنة العسكرية، على الرغم من عدم أهليته الظاهرة.

وإن العسكريين في كوريا الجنوبية لم يشاركوا في "قوات الأمم المتحدة" خلال الحرب الكورية ورفضوا بشدة التوقيع على اتفاق الهدنة وليس لهم أي سلطة قيادية عملياتية على جميع القوات العسكرية في كوريا الجنوبية. وبالتالي، فإن أي محاولة لنقل الإشراف على آلية الهدنة إلى المندوب العسكري لكوريا الجنوبية يعتبر غير مناسب من الناحيتين القانونية والعملية، ولا يمكن اعتباره إلا إجراء يستهدف القضاء على اتفاق الهدنة.

إن هذا العمل غدر مفضوح يتمثل في شل آلية الهدنة العسكرية وتجاهل للطرف الموقع الآخر على اتفاق الهدنة والاستخفاف به. وردا على ذلك لم يعد لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خيار إلا سحب مندوبها الرئيسي من لجنة الهدنة العسكرية.

ولا يؤدي هذا التصرف غير المسؤول من جانب الولايات المتحدة إلا إلى إلغاء أحكام اتفاقية الهدنة التي تعتبر ضرورية لمنع تكرر اندلاع الحرب، وإلى إيقاف عمل الهيئات المكلفة بتنفيذ الاتفاق. ونتيجة لذلك فقد باتت لجنة الهدنة العسكرية مجرد هيئة إسمية بزوال الأطراف المكونة لها بطريقة مشروعة، واستحال اتفاق الهدنة إلى مجرد صفحات بيضاء من الورق عاجزة عن المساعدة على ضمان السلم في شبه الجزيرة الكورية.

ويتمثل الواقع الراهن في هذا الوقت في أنه لا يمكن منع تكديس الأسلحة وعودة الحرب بواسطة آلية الهدنة البالية، التي يبدو أنها لم تكن إلا أداة من أدوات سياسة الحرب الباردة.

ثانيا - استبدال آلية الهدنة البالية بآلية جديدة

إن المسؤولية المستمرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة تجاه اتفاق الهدنة وعدم وجود أي ترتيب أمني لضمان الأمن بصورة عملية مسؤولان عن حالة عدم اليقين التي استمرت في شبه الجزيرة الكورية منذ نهاية الحرب الكورية. وبعبارة أخرى، فإن غموض الحالة لا يزال قائما لأن هيكل الحرب الباردة لم يُفسح المجال لهيكل التقارب في شبه الجزيرة الكورية.

ومن المعلوم للجميع أن اتفاق الهدنة قد اعتبر أن العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة -- وهما الطرفان الحقيقيان في الاتفاق -- علاقات عدائية.

ولكي توجد علاقات سلمية جديدة تحل محل هذه العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، من الجوهري إنهاء اتفاق وقف إطلاق النار، الذي يمثل التركة النموذجية لعهد الحرب الباردة، ووضع ترتيب سلمي جديد. إن هذا سيساعد على إزالة التهديد بوجود "غزو مزعوم نحو الجنوب" و "غزو مفهوم نحو الشمال". وإقامة علاقات جديدة من التقارب والثقة المتبادلة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، علاقات تبدد المواجهة وعدم الثقة.

وقد سبق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن أوصت الولايات المتحدة أكثر من مرة عن طريق قنوات الاتصال بالنظر في إنشاء ترتيب أمني جديد، بدلا من الحفاظ على الوضع الراهن المتمثل في اتفاق الهدنة أو إحياء آلية وقف إطلاق النار المعطلة.

وقد اقترحت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال البيان الذي أصدرته وزارة خارجيتها في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، على الولايات المتحدة بأن يقوم البلدان بإجراء مفاوضات من أجل إنشاء ترتيب أمني جديد يحل محل آلية الهدنة البالية، بغية تحويل اتفاق الهدنة إلى اتفاق للسلم وقامت باتخاذ تدابير تمثلت في سحب وفدها من لجنة الهدنة العسكرية وإنشاء بعثة للجيش الشعبي الكوري في باغونجوم كآلية تفاوضية عملية لوضع الاقتراح موضع التنفيذ.

واستجابة لهذا الاقتراح ، قررت حكومة جمهورية الصين الشعبية سحب وفد متطوعي الصين الشعبية من لجنة الهدنة العسكرية.

وتعد التدابير التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قمة في الاعتدال والإنصاف في ضوء الحالة الراهنة لآلية وقف إطلاق النار والوضع المتوتر الذي أوجدته المناورات الحربية المتواصلة التي تجريها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في شبه الجزيرة الكورية، وفي ضوء تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اتخذته في دورتها الثلاثين، الذي يدعو إلى حل "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية. هذه هي التدابير المخلصة والسديدة لصيانة السلم الدائم في شبه الجزيرة الكورية.

وإن أي نية تتجه إلى الحفاظ على وضع وقف إطلاق النار وحتى في العهد الراهن لما بعد الحرب الباردة ستفهم على أنها نية لمواصلة سياسة الحرب الباردة في شبه الجزيرة الكورية. كما أنها ستعد كنية للتحرك نحو المواجهة والحرب، بدلا من السلم والاستقرار.

وفي التحليل النهائي، أدت العلاقات العدائية الطويلة العهد بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة إلى إثارة مسائل حاسمة تشمل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، مما أدى إلى دفع الجهود الرامية إلى حل هذه المسائل إلى مأزق.

ولو كان سبق للبلدين أن أقلعا عن العداء لبعضهما بعضا، واتجها إلى تطبيع علاقاتهما، فإنهما لم يكونا ليجدا نفسيهما في مواجهة هذه المسائل على الإطلاق، وحتى لو ثارت بعض المسائل، لكان بالإمكان حلها دون أي صعوبة في جو من الثقة. ومع ذلك، فإن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية كذلك، لن تحل بيسر إلا عندما تعالج في نهج متكامل في منظور مجمل العلاقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

إن الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية تدعو إلى التعجيل بإنهاء نظام الهدنة. وليس هناك حاجة لبقاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة دولتين متعاديتين، لمجرد أنهما سبق لهما أن تقاتلا في حرب.

في الجولة الأولى من المحادثات الثنائية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٣، اتفقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على مبادئ عدم الاعتداء مما يشير إلى أن البلدين قد سلما بضرورة ذلك. وفي الجولة الثالثة من المحادثات المعقودة في آب/اغسطس ١٩٩٤، اتفق الجانبان على تطبيع العلاقات بين البلدين. وليس ثمة شروط، والحالة هذه، تحول بين الولايات المتحدة وإنهاء حالة وقف إطلاق النار من الناحية القانونية وتحسين علاقاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن التشبث بمواصلة الحفاظ على حالة وقف إطلاق النار، التي تمثل بقية من الحرب الباردة، في وقت يناقش فيه تطبيع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، عمل مناقض للسلم ينطوي على مفارقة تاريخية. وعندما يقام ترتيب جديد للسلم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية فإنه سيتم إيجاد الظرف المواتي الحاسم من أجل تنفيذ الاتفاق بين الشمال والجنوب الذي يتمثل جوهره في عدم الاعتداء.

وسأغدوا ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيل يون
السفير
الممثل الدائم

- - - - -